العنقاء

مجلة شهرية (ورقية -إلكترونية) تصدر عن تيار سورية الجديدة العدد الرابع عشر 26/09/2026م - 1448/04/15هـ

التعليم في سورية.. إنسان جديد لسورية جديدة

المعلم أولًا: كيف يمكن للتجارب العالمية أن تسهم في تطوير التعليم في سورية؟

التعليم في سورية... من مقعد المدرسة إلى فضاء التعليم الرقمي

مبادرات التمكين.. هل تم الوصول؟

تيار سورية الجديدة

(السنة الثانية)

من الوثيقة الفكرية لتيار سورية الجديدة:

تمر سورية في مرحلة فاصلة من مراحل تاريخها، تستدعي التخطيط لمسيرة المستقبل، وتوجب على الفِرَق السياسية، باختلاف مرجعياتها الفكرية، أن ترسي أسس الواقع الجديد الذي ينْهي الاستبداد، ويحقق تطلعات السوريين في بناء الإنسان الحر والبلد المستقرّ، المنسجم مع نفسه الذي يبني مستقبله لبنة لبنة

أما على مستوى السياسات والتدابير، فيرى تيار سورية الجديدة أن هناك ثلاثة أوجه محددة واجبة يُشكّل غيابها موانع لتحقق ما يُرجى من نظام الحكم: وهي محو الأمية، والمقاربة بين المستويات المعيشية، والتخطيط السليم للمدن والقرى والأحياء. ويصطف إلى جانبها ثلاثة أوجه راجحة يُشكّل إهمالها عوائق في الممارسة العملية. وهي: ترقية الذوق الثقافي، وتشجيع الأعمال الصغيرة، وفاعلية نظم الاتصال والمواصلات.

العنقاء

مجلة شهرية (ورقية - إلكترونية) تصدر عن تيار سورية الجديدة

فريق التحرير

رئيس التحرير: سهير أومري
مشرف الأبواب السياسية والاقتصادية: أسامة ليموني
مشرف الأبواب الاجتماعية والثقافية: علا خالوصي
مشرف أخبار التيار: آية رشيد
تصميم الغلاف: المكتب الإعلامي
الإخراج الفني: رامز القاري

ايميل التحرير: alankaa.magazine@syriamovement.com

أبواب المجلة

تحقيق صحفي	التعليم في سورية ... إنسان جديد لسورية	مجموعة باحثين	6-1
إضاءات في التغيير والنهضة	المعلم أولاً: كيف يمكن للتجارب العالمية	أ. ناديا إدلبي	8-7
إضاءات شبابية	التعليم في سورية... من مقعد المدرسة	أ. باسل الرفاعي	10-9
المرأة السورية	مبادرات التمكين ... هل تم الوصول؟	أ. إيناس السواح	12-11
إضاءات نفسية إجتماعية	كيف حوّل السوريون التنمر إلى وعي وطني؟.	أ. بلال محمد الشيخ	13
إضاءات في الاقتصاد والتنمية	سورية بين اقتصاد السوق....	أ. بلال محمد الشيخ	14
إضاءات مقاصدية	التعليم في سورية الجديدة....	أ. سهير أومري	16-15
يراع	حين يألف القلب ما كان ينكره	أ. محمد زكريا البدوي	17

التعليم في سورية...
إنسان جديد لسورية جديدة

تحقيق صحفي
سهير أومري - أسامة ليموني – علا خالوصي

بعد عقود من تعليم ارتبط بالتلقين والمركزية، وسنواتٍ أرهقت فيها الحربُ المدرسةَ والمعلمَ والطالب، تقف سورية اليوم أمام فرصة لإعادة التفكير في التعليم من جذوره: في غايته، ومناهجه، وعلاقة المعلم بالطالب، وفي قدرته على صناعة إنسان يفكر ويسأل ويبادر.

وبين إصلاح ما تهدّم، وتغيير المناهج، وتأهيل المعلم، وردم الفجوة بين الجامعة والحياة، وتحرير المدرسة والبيت معًا من ثقافة الخوف والطاعة، تتعدد الأولويات، بينما يبقى الهدف واحدًا: **إنسان جديد لسورية جديدة.**

ولرسم ملامح هذا التعليم، استطلعت «العنقاء» رؤى تربويين وطلاب وأولياء أمور، وصولًا إلى صُنّاع القرار، في محاولة لرسم ملامح التعليم الذي تحتاجه سورية الجديدة.

❁ من أين يبدأ الإصلاح؟

لا احد يشك أن المنظومة التعليمية اليوم مثقلة بتراكمات عقود، وتواجه في الوقت نفسه آثار الحرب والتسرب وتراجع البيئة التعليمية، هنا يصبح ترتيب الأولويات جزءًا من الإصلاح نفسه؛ فما الذي يجب أن يبدأ الآن، وما الذي لا يحتمل الانتظار؟

يضع الأستاذ **طاهر ضياء الدين الخطيب، مسؤول المتابعة والتقييم في أحد المشروعات التعليمية**، إعادة الأطفال إلى التعليم في مقدمة هذه الأولويات، فيقول:

أ.طاهر ضياء الدين الخطيب

«أولى الأولويات أن يُعاد التلميذ إلى المدرسة، ومعالجة التسرب والفجوة التعليمية لأجيال حُرمت سنوات من التعليم، عبر برامج استدراكية عاجلة ومحو أمية، وتأتي ثانيًا إعادة تأهيل الكادر التعليمي على نطاق واسع، وثالثًا إصلاح بيئة العمل المدرسي، أما ما لا يحتمل التأجيل فهو فصل المدرسة عن الأيديولوجيا والرمزية، وإنهاء التبعية السياسية والأمنية في التعيين وإدارة المدارس، وإفساح مجال للمجتمع المحلي للمشاركة والتوجيه، وبناء بنية تشريعية تتيح ذلك قبل أن يترسخ واقع جديد على طراز القديم».

لكن تغيير المنظومة، في رأيه، يتجاوز استبدال المناهج، يقول:

«لا يتغيّر أسلوب التعلم بتغيير الكتاب، بل بتغيير العلاقة بين المعلم والمتعلم والمعرفة».

ويرى «الخطيب» أن ذلك يقتضي أن يتحول المعلم «من ناقل للحقيقة إلى ميسّر للأسئلة»، وأن يمتلك الطالب مساحة آمنة للخطأ، وأن ينتقل التقييم من امتحان الحفظ إلى اختبار الأداء والمشروعات وحل المشكلات، فيما يصبح المنهاج قائمًا على السؤال والاستقصاء: «لماذا وكيف وماذا لو».

ويرى أن المدرسة نفسها مطالبة بممارسة المشاركة والمسؤولية

فعليًا، من خلال الاجتماعات الصفية والمجالس الطلابية الحقيقية التي تُسأل وتُحاسب.

أما المعيار الذي يمكن أن يكشف إن كان التغيير قد وصل فعلًا إلى الصف، فيختصره «الخطيب» بقوله:

«المؤشرات الأصدق تتمثل في سلوكيات التلميذ اليومية: هل صار يجوز للتلميذ أن يسأل «لماذا»؟ هل يُخطئ ليتعلم دون خوف؟ هل صار الطالب يجد في الكتاب مواطنةً ونقدًا وتعددًا في الرأي؟».

ويضيف فيما يتعلق بالمعلم: «هل صار للمعلم رأي في المنهاج والتقويم واختيار الإدارة؟ هل أُلغيت التبعيات الأمنية؟».

ثم يضع الاختبار الأكثر اختصارًا: «هل أصبحت المدرسة مكانًا يُسأل فيه، ويمكن للإنسان أن يُخطئ فيه دون خوف؟ إذا رأينا ذلك يتحقق، فنحن فعلًا أمام منظومة تعليمية جديدة».

❁ منظومة تحتاج إلى إعادة بناء

أما **المدرّس الأكاديمي والباحث التربوي الأستاذ أحمد الحسن**، فيرى أن المطلوب إعادة هيكلة المنظومة التعليمية بصورة شاملة، يقول:

«نحن نحتاج في سورية إلى إعادة هيكلة وتطوير شامل لمنظومة التعليم».

ويبدأ «الحسن» بالمنهاج: «نحتاج إلى منهاج غير مثقل بالحشو والمعلومات التي لا فائدة منها، بحيث ترتبط المعلومة بالواقع التطبيقي، وتزوِّد الطالب بالجانب المهاري والقيمي في آن واحد».

كما يرى أن تأهيل المعلم أكاديميًا وتربويًا يبدأ منذ دراسته الجامعية، ويقترح تقسيمًا مختلفًا للمراحل التعليمية: **أربع سنوات للمرحلة الأساسية، وأربعًا للمرحلة المتوسطة، وثلاث سنوات للمرحلة الثانوية**، على أن تضم الأخيرة التعليم العام والتعليم المهني، مشددًا على ربط التعليم المهني بسوق الإنتاج واحتياجات البلد.

أ. أحمد الحسن

ويقترح «الحسن» مسارًا خاصًا للموهوبين والمتفوقين يتيح للطلاب الذين تتجاوز معدلاتهم 85% اختصار المرحلة الثانوية عبر منهاج مكثف، كما يقترح أن تتبع الثانوية العامة سنة تمهيدية جامعية تصقل مهارات الطالب وتساعده على تحديد مجاله الأكاديمي وفق قدراته ورغباته.

❁ المعلم... هيبة أم سلطة؟

إن التعليم الذي يريد طالبًا يسأل ويختلف يحتاج أيضًا إلى إعادة تعريف العلاقة بين طرفي العملية التعليمية. يقول «الحسن»:

«المعلم ليس صاحب سلطة بمعناها القمعي، بل هو صاحب رسالة، وهو مربٍّ وركن أساسي في العملية التعليمية».

ولا يرى أن هيبة المعلم تُبنى بالخوف يقول: «تنتهي هيبة المعلم عندما لا يكون مؤهلاً بالشكل الكافي، وتغيب عنه أدبيات التعليم الأساسية؛ كإدارة الصف، وتحليل المنهاج، والتحضير الجيد للدرس، وإدارة الوقت وتراتبية الطرح العلمي والتربوي».

ويرى «الحسن» أن ذلك يحتاج إلى تأهيل يبدأ قبل دخول المعلم المهنة ويستمر خلالها، ويشمل طرق التدريس والتقويم والإدارة الصفية وعلم النفس التربوي والتواصل، بالتوازي مع تأمين معيشة كريمة للمعلم تتيح مطالبته بالتطوير والتأهيل، يقول:

«في إطار الرؤية التربوية الشاملة، يجب أن تتكفّل الدولة بالمعلم وتؤمن معيشة كريمة له تعفيه من العوز، ليكون هذا أولوية وهدفًا ساميًا، وعندها يمكن مطالبته بالتطوير والتأهيل».

❁ ماذا عن الطلاب؟

تكشف شهادات الطلاب أن قياس التغيير في التعليم بعد التحرير لا يتوقف عند تبدل المناهج أو الإدارات، وإنما يظهر فيما يعيشه الطالب فعلًا: نوع التعليم الذي يتلقاه، وعدالة

المؤسسة التي ينتمي إليها، والمساحة المتاحة لصوته واعتراضه ومشاركته.

الطالب: محمد سيف

وفي جانب التكوين العلمي، يرى **الطالب محمد سيف** أن تجربته الشخصية في التعلُّم اعتمدت بدرجة كبيرة على جهده خارج المؤسسة التعليمية، فيقول: «على المستوى الشخصي، لم تكن المنظومة التعليمية الرسمية هي الأساس في عملية تعلّمي وتكويني المعرفي؛ بل كانت القراءة الذاتية والمطالعة الخارجية والدروس الخاصة هي الأصل والأساس»، مضيفًا أنه لا يعتبر طريقة تفكيره ونتاجه الفكري اليوم من مخرجات المنظومة التعليمية الرسمية.

وتظهر الفجوة بصورة أوضح عند الانتقال إلى الحياة المهنية؛ إذ يشير «سيف» إلى ضعف تأهيل طلاب «علم الاجتماع» في منهجيات البحث العلمي وأدواته التطبيقية، مستشهدًا بتجربته في مدرسة صيفية نظمها مركز فرات للدراسات، أتاحت له مقارنة ما تلقاه في الجامعة بما يحتاجه البحث الاجتماعي المهني فعلًا.

❁ ما الذي تغيّر فعلًا بعد التحرير؟

أما **الطالب « م . م »، من جامعة الشام الخاصة**، فلا يرى أن التحول الأكاديمي بعد التحرير أصبح ملموسًا بصورة واضحة حتى الآن، لكنه يرصد تغييرًا مهمًا في البيئة الطلابية تمثل في انتهاء الدور السابق للهيئات الطلابية واتحاد الطلبة، يقول:

«من أفضل ما تحقق لنا بعد التحرير هو الخلاص من أعضاء الهيئات الطلابية واتحاد الطلبة، وما كان يرافقهم من مضايقات وتشبيح وكتابة تقارير»، ويضيف إلى ذلك اختفاء ما كان يُتداول سابقًا عن بيع المواد أو الشهادات بمشاركة بعض المنتسبين إلى تلك الهيئات.

❁ اختفت الهيئات... فمن يمثل الطلاب؟

لكن التخلص من الهيئات القديمة ترك، بحسب تجربته، فراغًا لم يُملأ حتى الآن بجسم طلابي مستقل يمثل الطلبة وينقل مشكلاتهم إلى الإدارة، يقول:

«تخيلنا بعد التحرير أننا سنشهد سقفًا عاليًا من الحرية المنضبطة والمشاركة مع إدارة الجامعة لعرض المشاكل بشفافية وإيجاد حلول لها، لكننا اصطدمنا بواقع مختلف للأسف».

ويقول إنه لا يوجد حتى الآن «أي جسم يمثل الطلبة أو يوصل مشاكلهم»، كما لا يوجد باب رسمي واضح ومستمر لتقديم الطلبات والاعتراضات ومتابعتها.

❁ من يحاسب الطالب... ومن يحمي حقه؟

ويركز «م . م» على قضية عدالة محاسبة الطالب، ولا سيما في مجالس الانضباط؛ إذ يرى أن تشكيلها من أعضاء الكادر التعليمي والإداري في المؤسسة نفسها يخلق مشكلة في الحياد عندما يكون النزاع بين الطالب وأحد أعضاء الهيئة التدريسية، ويلخص المشكلة بقوله: «فيكَ الخصامُ وأنتَ الخصمُ والحكمُ».

ويقترح أن تتولى قضايا الانضباط هيئة مستقلة تتبع لوزارة التعليم العالي، إلى جانب لجنة مسؤولة داخل الجامعة تستمع إلى شكاوى الطلاب.

❁ بيروقراطية ما زالت تثقل حياة الطالب

وعن استمرار المشكلات الإدارية بعد التحرير، يقول «م . م»:

«أما بالنسبة للأمور التي ما زالت قائمة أو تفاقمت، فهي الأمور المتعلقة بالبيروقراطية والشؤون الإدارية والطلابية. أرى للأمانة أنه

حدثت انتكاسة في إدارة هذه الأمور، فالطالب غالبًا يعيش في حالة ضياع؛ لا يعرف القرارات عند صدورها، وعندما يريد الاستفسار لا يجد مصدرًا يرجع إليه، وهناك دائمًا تأخير ومشاكل».

ويمتد الأمر إلى القوانين والخطط الدراسية، يقول:

«أجد أن هناك مجموعة كبيرة من القوانين بحاجة للتعديل، لكنها تتعطل بسبب البيروقراطية المتعلقة بوزارة التعليم العالي، مثل تعديل الخطة الدراسية؛ الخطة بحاجة لتعديل ماسّ، لم يتم منذ 3 أو 4 سنوات».

ويقدم أحد التخصصات الحديثة مثالًا على ذلك، فيقول : «في تخصصي مثلًا، نمر بقفزات كبيرة على مستوى المناهج، لكن توجد قوانين تحدد عدم تغيير محتوى المنهج بأكثر من 20%، بينما التطور الحاصل يتطلب تغييرات أكبر بكثير».

كما يلفت إلى عدم استقرار بعض المقررات وآليات التقييم فيقول: «طريقة توزيع العلامات بين العملي والنظري تتغير باستمرار، بينما يفترض أن تكون ثابتة. والأهم من ذلك أن المناهج نفسها تتغير كليًا بتغير الدكتور؛ فبعضهم يدرّس باللغة العربية ومنهاجًا قديمًا، ويأتي آخر فيدرّس بالإنجليزية، والعكس صحيح. فلا يوجد نظام موحد ولا مناهج ثابتة، والتغيير المستمر بين دكتور وآخر يؤثر سلبًا».

❁ البيت أيضًا يصنع الإنسان

ولبناء إنسان متوازن يتكامل دور البيت مع دور المدرسة، توضح **السيدة منى الشاوي، ولية أمر طالب في إحدى مدارس مدينة «أعزاز» شمال حلب**، أن التربية المنزلية لا تزال تعاني من الخلط بين الاحترام والسلطوية، تقول:

«تم ترسيخ مفهوم أن طاعة الكبير مطلقة، وأن النقاش أو الاعتراض يعتبر مجاوزة للأدب، تمامًا كما هو الحال في المدرسة».

وترى «الشاوي» أن هذا الأسلوب أخرج أجيالًا تخشى إبداء رأيها أو المساءلة، وأن بناء إنسان حر يبدأ من تعليم الطفل كيف يعترض بأدب ويفكر بنقد دون خوف.

❁ مخاوف مشروعة

ومن موقعها كولية أمر، تطرح «الشاوي» مخاوفها مما يحدث حاليًا في التعليم في منطقتها فتقول:

«المشكلة الأكبر التي نلمسها هنا في أعزاز هي استنساخ وفتح الباب لمناهج النظام البائد بعد التحرير، وهي مناهج كانت بالأصل سيئة، تعتمد على التلقين، وتكرس الاستبداد والتبعية، بعد أن كنا قد بدأنا بمناهج أفضل وأقرب للتفكير الحر».

كما تشير إلى تكرار أساليب الترهيب والخوف والعقاب، واستمرار الامتحانات القائمة على «الحفظ الصم»، وضعف التأهيل الحديث وغياب التكنولوجيا والتفكير العلمي المعاصر عن المناهج.

❁ ماذا يريد أولياء الأمور؟

تقول «الشاوي»: «نطمح لإحداث ثورة حقيقية في مفهوم التعليم تتجاوز مجرد تغيير الكتب»، وتضع في مقدمة المطلوب مناهج حديثة تبني المهارات والذكاء الاصطناعي والتفكير النقدي، وتدريب المعلمين على الإدارة الصفية بعيدًا عن السلطوية والترهيب.

وتضيف: «يجب أيضًا أن يتعلم الطالب منذ صغره حرية التعبير، وحقوقه وواجباته، وكيف يكون فاعلًا ومسائلًا في مجتمعه».

وتختم بالتأكيد على الشراكة بين البيت والمدرسة فتقول: « يجب بناء بيئة قائمة على الحوار والشفافية بين المدرسة وولي الأمر، ليكون الطفل محاطًا بنفس قيم الحرية والمسؤولية في الطرفين».

❁ وزير التربية أمام مجلس الشعب... الإصلاح على طاولة القرار

ومع بداية العام الدراسي، وبين ما يراه المعلم والطالب وولي الأمر وما يمكن أن يتحول فعليًا إلى سياسة وتشريع، خصص مجلس الشعب في 14 سبتمبر/أيلول 2026 جلسته الثالثة للاستماع إلى وزير التربية والتعليم **محمد عبد الرحمن تركو** حول واقع التعليم وخطط الوزارة والتحديات التي تواجهها.

وقال الوزير:

«لدينا خطتان: خطة طارئة لتأمين التعليم لكل طفل في سورية، وخطة استراتيجية لتطوير منظومة التعليم».

وأشار إلى الارتفاع الكبير في أعداد الطلاب بعد التحرير فقال:

«قبل التحرير كان عدد الطلاب 4 ملايين و300 ألف، والعام الماضي وصل إلى 5 ملايين و300 ألف طالب، ونتوقع وصول عدد الطلاب في العام الحالي إلى 6 ملايين».

وأوضح أن عودة اللاجئين والمتسربين إلى المدارس أسهمت في هذه الزيادة، مقدرًا عدد المتسربين بنحو مليوني طالب، في ظل أسباب اقتصادية واجتماعية وعدم توافر المدارس في بعض المناطق.

وفي ملف المناهج، أوضح الوزير أن الوزارة اعتمدت فترة انتقالية مدتها سنتان للطلاب الذين درسوا المناهج القديمة وصولًا إلى المنهاج الموحد، وإنها أنهت المعايير الوطنية لبناء المناهج الجديدة. وفي ملف المعلمين، أعلن إعادة أكثر من 14 ألف معلم مفصول بسبب مشاركته في الثورة، وأن مشروع تثبيتهم وصل إلى مراحله الأخيرة قبل تحويله إلى مجلس الشعب.

كما أوضح أن قانون شؤون المعلمين يتضمن ست درجات ينتقل بينها المعلم وفق نقاط ترتبط بالدورات والتقييم.

وفي حديثه عن فلسفة العمل التي تريد الوزارة الانتقال إليها، قال:

«قطاع التربية يبدأ من كل بيت ومن كل طفل ومن كل معلم لبناء سورية الجديدة».

❁ لكن... أين الالتزام القابل للقياس؟

أمام ما عرضه الوزير، طرحت **النائبة الأستاذة نور الجندلي** قراءة نقدية للجلسة، فقالت:

«مال السيد الوزير في جزء كبير من إجاباته إلى نمط الحديث عن الإنجازات مستعرضاً أرقاماً وإحصاءات عامة عن عدد المدارس المفتتحة والكتب المطبوعة وأعداد الطلاب، بدلاً من مواجهة الأسئلة النقدية بشكل مباشر ومحدد».

وأضافت:

«كثيراً من إجابات الوزير جاءت بصيغ عامة مثل: «في مراحله الأخيرة» أو «يجري العمل حاليًا» دون تواريخ أو جداول زمنية ملزمة. هذا النمط من الصياغة، وإن كان شائعاً في الخطاب الإداري، إلا أنه يُضعف من قيمة الجلسة كأداة رقابية فعلية؛ فالمساءلة البرلمانية تفترض التزاماً قابلاً للقياس، بدل الوعود المفتوحة، أو الإجابات غير الواضحة أو المحددة».

ومع إقرارها بحجم التحديات، قالت:

«بالتأكيد أن حجم التحديات الهائلة التي لا تزال تواجه القطاع التعليمي، من دمار المدارس إلى نقص الكوادر إلى ملايين الطلاب المتسربين، هذا أمر مقدر.. لكن محاولة عرض الإنجاز أكثر من التعامل معها كفرصة للتطوير والتغيير يحتاج وقفة».

أما **النائبة الأستاذة رولا الداية، عضو لجنة التربية والتعليم في مجلس الشعب**، فقالت في حديثها لـ«العنقاء» عن جلسة الاستماع:

«الإجابات العمومية التي قدّمها الوزير، وتجاهله عددًا من الأسئلة المحورية، لا يمكن

أن تكون كافية لملف بحجم التعليم، الذي يحدد ملامح جيل كامل. وإعلانه عن مشروع قانون تربوي قادم لا يُغني عن الاستماع اليوم، بل يجب أن يكون بداية لمتابعة دقيقة من لجنة التعليم لمضمون هذا المشروع قبل وصوله إلى المجلس، حتى لا يتكرر نمط الوعود العامة التي لا تتحول إلى نصوص واضحة وملزمة».

❁ من الرقابة إلى التشريع

وفي حديثها لـ«العنقاء» عن التشريعات التي يحتاجها التعليم الجديد، تقول «الداية»:

«المعلم يحتاج لقانون ينظّم مهنة التعليم كمهنة بناء مجتمعية ذات أثر طويل المدى، يتضمن هذا القانون معايير واضحة للتعيين والترقية والنقل، ليضمن عدم اتخاذ أي قرار تعسفي أو لأسباب سياسية أو شخصية».

وتضيف أن القانون ينبغي أن يتضمن سلم رواتب مرتبطًا بالتأهيل والخبرة وغلاء المعيشة، ونظام تأهيل مستمر وإلزامي، وتأمينًا صحيًا وتقاعدًا لائقين، وأن يمنع فصل المعلم أو نقله أو معاقبته بسبب توجهه السياسي أو الفكري.

وعن حماية الطالب تقول:

«نحتاج نصًا قانونيًا صريحًا يُجرّم العنف الجسدي والنفسي داخل المؤسسات التعليمية، لا تعليمات إدارية قابلة للتأويل، بل مادة واضحة تحدّد عقوبة كل معلم أو إداري يمارس الضرب أو الإهانة أو الإذلال أمام الطلاب».

وتدعو إلى أن يشمل التعريف القانوني للعنف النفسي التهديد والسخرية والتمييز والعقاب الجماعي، وأن يصون حق الطالب في التعبير والاختلاف دون عقاب أكاديمي، مع حماية خاصة للأطفال النازحين وأطفال المعتقلين والمفقودين وذوي الهمم.

أما عن رقابة مجلس الشعب فتقول:

«الرقابة على القطاع التعليمي يجب أن تكون دورية ومنهجية، فمن خلال لجنة التعليم يمكن القيام بزيارات ميدانية دورية للمدارس، والاستماع المباشر لشكاوى المعلمين والطلاب وأهاليهم، بعيدًا عن الوساطة الإدارية بكل تأكيد لضمان رؤية الحقيقة».

وتضيف:

«ومن الواجب أيضاً إلزام وزارة التربية بتقديم تقارير دورية أمام المجلس عن حالات الانتهاك إن حصلت وما الإجراءات التي تم اتخاذها. وتستكمل هذه الرقابة بآلية استماع واضحة تتيح استدعاء المسؤولين عن أي انتهاك جسيم أو متكرر مهما كانت رتبتهم، فالمحاسبة تضمن عدم الإفلات من العقاب».

وتضع «الداية» أمام المجلس ملفات أخرى ترى أنها لا تحتمل التأجيل، منها: الفجوة الرقمية بين المناطق، والأطفال المنقطعون عن التعليم بسبب الحرب والنزوح، وإعادة بناء الثقة بين الأسرة والمدرسة، وإدماج الذكاء الاصطناعي في المناهج أداةً للتفكير النقدي. وتختصر رؤيتها بقولها:

«التعليم في الحقيقة، ليس ملفًا تقنيًا بين ملفات أخرى، بل هو المعركة الحقيقية على هوية الإنسان السوري القادم. ومن يريد سورية جديدة عليه أن يبدأ من الصف».

ولعلّ هذه العبارة تختصر جوهر القضية: فالمدن يمكن أن تُرمَّم، والمؤسسات يمكن أن تُعاد هيكلتها، والقوانين يمكن أن تُكتب من جديد، لكن المستقبل يبدأ من عقل يتعلّم كيف يفكر، وكرامة تُصان، وإرادة تعرف كيف تختار وتصنع وتبادر. ومن هنا يصبح إصلاح التعليم أبعد من شأن تربوي؛ إنه حجر الأساس في بناء سورية الجديدة، لأن الأوطان التي نريدها غدًا تبدأ من الإنسان الذي نبنيه اليوم.

المعلم أولاً: كيف يمكن للتجارب العالمية أن تسهم في تطوير التعليم في سورية؟

بقلم: أ. ناديا إدلبي
عضو في تيار سورية الجديدة

حين نتحدث عن إصلاح التعليم، غالباً ما تتجه الأنظار إلى المناهج والكتب والمباني والتكنولوجيا. لكن خلف كل هذه العناصر يقف شخص واحد يحوّل السياسة التعليمية إلى واقع يومي داخل الصف: المعلم. ولذلك قد يكون السؤال الأهم في أي مشروع لإصلاح التعليم هو: هل نمنح المعلم نفسه ما يحتاج إليه لكي ينجح؟

هذه القضية لا تخص الدول التي تعاني من أزمات فقط. **فبحسب تقرير عالمي لليونسكو، بعنوان: (المعلم لا يُستبدَل) الصادر عن اليونسيف في 25 أغسطس 2025، يواجه العالم عجزاً متوقعاً يبلغ 44 مليون معلم في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2030.** ولا ترتبط الأزمة بعدد المعلمين فحسب، بل أيضاً بجاذبية المهنة، وظروف العمل، والتدريب، والقدرة على الاحتفاظ بالمعلمين المؤهلين.

وتكشف التجارب الدولية أن تحسين التعليم لا يبدأ من مطالبة المعلم بالمزيد، بل من الاستثمار فيه، ويشمل ذلك اختياراً جيداً للمعلمين، وإعداداً مهنياً قوياً، وتطويراً مستمراً، ومساراً وظيفياً واضحاً، وبيئة عمل تحترم خبرتهم وتخفف عنهم الأعباء التي لا ترتبط مباشرة بالتعليم.

في فنلندا، على سبيل المثال، تحظى جودة إعداد المعلم باهتمام كبير، لكن الدرس الأهم ليس في تقليد التجربة الفنلندية كما هي، بل في إدراك أن جودة التعليم تبدأ قبل دخول المعلم إلى الصف، من خلال إعداد مهني جاد يربط المعرفة الأكاديمية بفهم الطفل وطرق التعلم.

أما سنغافورة، فتقدم مثالاً آخر على أهمية المكانة المهنية للمعلم. فبحسب الدراسة الدولية للتعليم والتعلم (TALIS 2024) الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والتي شملت حوالي 280 ألف معلم ومدير مدرسة في55 نظاماً تعليمياً، فإن نسبة كبيرة من المعلمين هناك ترى أن المجتمع يقدّر مهنتهم بدرجة أعلى من المتوسط مقارنة بعدد كبير من الدول. وهذا يلفت الانتباه إلى حقيقة مهمة: (التحفيز لا يقتصر على الراتب، رغم أهميته، بل يرتبط أيضاً بالاحترام والثقة وإشراك المعلم في القرارات التي تؤثر في مهنته).

وتُبرز تجارب أخرى أهمية التطوير المهني المستمر للمعلم، لكن بصورة مختلفة عن مفهوم الدورات التدريبية التقليدية، فالهدف ليس جمع الشهادات، بل تدريب يكون أكثر ارتباطاً بالمشكلات الحقيقية التي يواجهها المعلم داخل الصف، تدريب يقود إلى بناء مجتمعات مهنية يتبادل فيها المعلمون الخبرات، ويتعلمون من المشكلات اليومية داخل الصف، ويشاركون في تحسين أداء مدارسهم.

بالنسبة لسورية، تكتسب هذه القضية أهمية خاصة في مرحلة إعادة بناء المؤسسات التعليمية، فإعادة تأهيل المدارس وتطوير المناهج خطوات ضرورية، لكنها لن تحقق أهدافها إذا بقي المعلم مثقلاً بالضغوط، أو بعيداً عن التطوير المهني، أو مجرد مُنَفِّذ لتعليمات ومناهج لا يشارك في تطويرها.

وفي مرحلة التعافي، يتجاوز دور المعلم نقل المعرفة الأكاديمية ليشمل التعامل مع الاحتياجات النفسية والاجتماعية للأطفال، وهذا يفرض تطوير برامج إعداد المعلمين بحيث تشمل إلى جانب التخصص الأكاديمي مهارات إدارة الصف، والتواصل، وفهم احتياجات الأطفال، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي ضمن الحدود المهنية المناسبة.

ومن هنا، يمكن التفكير في عدد من الخطوات التنفيذية التي قد تشكل بداية عملية لتطوير واقع المعلمين في سورية وتتمثل في:

أولاً: إنشاء برنامج وطني للتطوير المهني المستمر، لا يقوم على الدورات العامة فقط، بل على تدريب مرتبط باحتياجات المعلمين الفعلية داخل الصف.

ثانياً: اعتماد برنامج إرشاد مهني للمعلمين الجدد، بحيث يرافق المعلمُ الخبيرُ زميلاً جديداً خلال سنواته الأولى، ويساعده على التعامل مع التحديات العملية للمهنة.

ثالثاً: دعم المعلم ماديًّا بأجور تحفظ كرامته وتغنيه عن الدروس الخاصة، وتوفير التأمين الصحي والتعليمي له ولأسرته، وتمكينه من المشاركة في سن القوانين والتشريعات الخاصة به عن طريق نقابة تمثله وتوصل صوته للجهات المختصة.

رابعاً: إشراك المعلمين في تطوير المناهج والسياسات التعليمية، لأن المعلم هو الأعلم بالتحديات التي تحول دون بناء إنسان جديد.

ربما لا تحتاج سورية إلى استيراد نموذج فنلندي أو سنغافوري أو أي تجربة أخرى كما هي، بل إلى بناء نموذجها الخاص، مستفيدةً من الدروس التي تقدمها التجارب العالمية ومتوافقةً مع الإمكانات والاحتياجات المحلية.

فالمعلم ليس مجرد مقدِّم لمنهج، بل شريك في بناء الإنسان والمجتمع، وإذا كانت سورية تسعى إلى بناء جيل قادر على المشاركة في مستقبل البلاد، فإن تطوير من يقف أمام هذا الجيل كل يوم، وتحسين ظروفه المهنية، وإشراكه في عملية الإصلاح، قد يكون من أكثر الاستثمارات تأثيراً في مستقبل التعليم السوري.

التعليم في سورية... من مقعد المدرسة إلى فضاء التعليم الرقمي

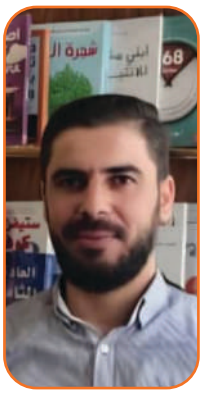

حوار صحفي مع الأستاذ منهل الرفاعي

أجرى الحوار: أ. باسل عبدالله الرفاعي- كاتب ومدقق لغوي

إنَّ تغيُّر المشهد السياسيّ في سورية، ونيل الشعب السوري حريته، كان له أكبر الأثر في تغيُّرات كثيرة على الأصعدة كافة، لاسيما التعليم؛ لأنَّ أولى المهمَّات الملقاة على عاتقنا هي إعادة بناء الإنسان السوري، وخاصةً الشباب، ليكونوا قادرين على بناء الوطن. وهذا البناء لا يكون إلا عن طريق العلم، ولا سيما أن التعليم الذي نطمح له يجب أن يخرج من إطار التلقين فلا يعود للمدرّس وحده اليد الطولى في توفير المعلومة، بل يصبح الطالب جزءاً مهمَّاً في عملية التعليم، وعليه الاعتماد الأكبر، فالمعلم موجِّه ومنظِّم، والطالب باحثٌ منقِّب تحت إشراف معلمه.

وفي ظلِّ الظروف التي عاشتها سورية خلال سنوات الحرب، كان التعليم صعباً ومحفوفاً بالخطر، عدا عن أن آلاف المدارس تهدمت جراء قصف النظام البائد لها، لأجل ذلك نشأت فكرة التعليم عن بُعد، التي أضافت شكلاً جديداً إلى العملية التعليمية، وفتحت أمام الطلاب أبواباً أخرى للوصول إلى المعرفة، وأصبح التعليم الإلكتروني أحد المسارات التي تستحق البحث والتطوير ضمن منظومة التعليم السورية الحديثة.

وفي هذا المضمار، كان لنا لقاء مع الأستاذ منهل الرفاعي، مدير (منصة طريقي التعليمية)، للحديث عن واقع التعليم في سورية، والتحولات التي طرأت على العملية التعليمية، ودور التعليم الإلكتروني في مساندة المدرسة، إضافةً إلى احتياجات الطالب السوري وآفاق التعليم في المرحلة المقبلة، وحول هذه الأفكار كان لنا معه هذا الحوار:

س: كيف تصف واقع التعليم بصورته التقليدية اليوم؟ وما التطوير الضروري لمواكبة احتياجات الطالب ومتغيرات العصر؟

ج: الشكل التقليدي للتعليم يتمثل في ذهاب الطالب صباحاً إلى المدرسة، ليجلس ساعات طويلة متواصلة في مقعد يتلقى فيه المعلومات بشكل تلقيني، ثم يعود إلى المنزل مرهقاً ومتعباً من الضغط والمواصلات ومن الكمّ الكبير من المعلومات، ليحفظ ما تعلمه، ثم يقدِّم الامتحان لقياس مدى حفظه بالدرجات. وهذا بلا شك لا بد من تطويره ليصبح الطالب أكثر مشاركةً في عملية التعلُّم، وتصبح المعلومة أقرب إلى الفهم والتطبيق، لا إلى الحفظ والاستظهار فقط، مع الحفاظ على دور المدرسة التربوي والعلمي والاجتماعي في العملية التعليمية.

س: ما الحلول التي يلجأ إليها الطالب عادة ليتقن ما تعلّمه أو يعوِّض ما فاته في المدرسة؟

ج: يلجأ كثير من الطلاب إلى الدروس الخصوصية ذات التكلفة الباهظة، أو إلى الدورات التعليمية التي تساعد على ترميم ما فاتهم في المدرسة، وفي كلتا الحالتين يكون العبء كبيراً على الطالب وأهله، إضافةً إلى الوقت والجهد اللذين يبذلهما الطالب بين المدرسة والدروس، بحيث لا يجد الوقت الكافي للدراسة وترتيب المعلومات في ذهنه.

لذلك نحن بحاجة إلى حلول تعليمية أكثر مرونة، تساعد الطالب على الاستفادة من وقته، وتتيح له الوصول إلى المعلومة ومراجعتها وفق حاجته وقدرته على الاستيعاب.

س: ما الحلول التي يمكن أن تساند المدرسة في تعليم الطالب؟ وهل يستطيع الطالب الاعتماد عليها وحدها دون المدرسة؟

ج: التعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد يمكن أن يكونا من أهم الوسائل المساندة للمدرسة، خصوصاً بالنسبة إلى الطلاب الذين تحول ظروفهم دون الوصول المنتظم إلى المراكز التعليمية، وخاصة في ظروف عمل الطلاب لإعالة أُسرهم، أو انقطاعهم عن التعليم لسنوات ورغبتهم في تدارك ما فاتهم، ولا ينبغي أن يُنظر للتعليم الإلكتروني أنه بديل عن المدرسة، وإنما وسيلةً تكمِّلها وتوسِّع نطاق الوصول إلى المعرفة، وتمنح الطالب فرصةً إضافية للتعلُّم وفق ظروفه.

س: ما الذي ينبغي أن يقدِّمه التعليم الإلكتروني للطالب حتى يكون فعَّالاً ومفيداً؟

ج: لا يكفي أن تُنقل المناهج كما هي إلى الشاشة، فالتعليم الرقمي الحقيقي يحتاج إلى محتوى واضح، وشرح مناسب، وأساتذة متخصصين، ووسائل حديثة تساعد الطالب على الفهم، إلى جانب المتابعة والتقييم المستمر.

ومن المهم أن يكون الطالب قادراً على مراجعة الدرس أكثر من مرة، وأن يحصل على تغذية راجعة تساعده على معرفة نقاط الضعف والقوة لديه، وأن تكون هناك قنوات للتواصل مع المعلم عند وجود صعوبة أو سؤال.

كما أن متابعة الطالب وتحفيزه، والتواصل مع الأسرة عند الحاجة، عناصر مهمة في نجاح أي تجربة تعليمية رقمية، لأنَّ التكنولوجيا وحدها لا تصنع تعليماً ناجحاً، وإنما الإنسان الذي يحسن استخدامها هو الذي يصنع الفرق.

س: ما المزايا التي يوفرها التعليم الإلكتروني للطالب؟ وهل للمعلم دور فعّال في هذا النوع من التعليم؟

ج: من أهم مزايا التعليم الإلكتروني أن الطالب يستطيع إعادة الدرس أكثر من مرة، والتوقف عند النقاط التي يجد فيها صعوبة، والعودة إليها في الوقت الذي يناسبه.

كما يمكن توفير قنوات مباشرة للتواصل مع المدرّس، سواء من خلال السؤال المكتوب أو الصوتي أو غير ذلك من الوسائل، بحيث يحصل الطالب على توضيح يساعده على تجاوز العقبة التي واجهته.

لكنَّ الأهم هو ألا يشعر الطالب بأنه يدرس وحيداً أمام شاشته، فالمتابعة والتوجيه والتحفيز عناصر أساسية، ويجب أن يبقى المعلم حاضراً بوصفه موجهاً ومسانداً للعملية التعليمية، حتى وإن تغيّرت وسيلة الوصول إلى الدرس.

س: كيف يمكن للتعليم أن يواكب الحضور المتزايد للتكنولوجيا في حياة الطالب، ويحوّلها من مصدر للتشتت إلى أداة فاعلة في التعلّم؟

ج: التعليم الرقمي صار واقعاً لا مهرب منه، ولم تعد طرائق التعليم التقليدية المصدر الوحيد للمعرفة، بل صارت الشاشة جزءاً أساسياً من حياة الطالب التعليمية.

وأصبح المطلوب اليوم إعادة ترتيب العلاقة بين الكتاب والشاشة ووسائل التكنولوجيا الحديثة، بحيث نستخدم هذه الأدوات بطريقة واعية ومنظمة، ونحوّل تعلق الطالب بالهاتف والأجهزة الإلكترونية من مصدر للتشتت إلى وسيلة يمكن استثمارها في التعلُّم وتنمية الأفكار والمواهب.

لكنَّ هذا الأمر يحتاج إلى وعيٍ تربوي، لأنَّ التكنولوجيا قد تكون وسيلةً عظيمة للبناء، وقد تتحول إلى مصدر للتشتت إذا غاب التوجيه.

س: من واقع تجربتكم في التعليم الرقمي، ما الذي كشفته لكم هذه التجربة عن الطالب السوري، وما الذي يستطيع أن يفعله عندما تتوافر له أدوات التعليم المناسبة؟

ج: شهد العالم كله بذكاء وتفوُّق الشعب السوري عامة، والطالب السوري خاصة؛ لأنَّ لديه قدرةً على التكيُّف السريع والصبر والإبداع في معظم المجالات، أينما حلَّ وارتحل.

وهذه الطاقات، إذا توفرت لها مقوِّمات التفوق، بالتأكيد ستبدع وتتألَّق، ولذلك فإنَّ الاستثمار الحقيقي في التعليم لا يكون فقط بتوفير الكتب والمناهج، وإنما بتوفير الظروف التي تساعد الطالب على اكتشاف قدراته، وتحويلها إلى إنجاز حقيقي يرتقي به ويصنع مستقبلًا أفضل لوطنه.

س: ما العقبات التي تحول دون تمكُّن طلاب سورية من التعلم الرقمي؟

ج: هناك عقبات كثيرة أهمها الفجوة الهائلة بين الطلاب في قدرتهم على امتلاك الأجهزة والوصول إلى الإنترنت، فالتعليم الرقمي يجب ألا يتحول إلى امتياز لمن يملك جهازاً واتصالاً جيداً بالإنترنت فحسب، وإنما ينبغي أن يكون جزءاً من حلٍّ أوسع يضمن وصول المعرفة إلى أكبر عدد ممكن من الطلاب، حيثما كانوا.

ولهذا نحن بحاجة إلى نموذج تعليمي مرن يجمع بين المدرسة والتعليم الرقمي، ويبحث عن حلول لإتاحة المواد التعليمية بطرق متعددة، ودعم الطلاب الذين لا يملكون الأدوات اللازمة.

س: ختامًا، أيُّ إنسان نريد أن يصنعه التعليم في سورية الجديدة؟

ج: المدرسة التي تعيد فتح أبوابها لا تعني بالضرورة أن التعليم قد عاد، والكتاب الجديد لا يعني بالضرورة أن الفكر قد تجدد، والشهادة وحدها لا تصنع وطناً.

ما يصنع الوطن هو إنسان يعرف قيمة العلم، ويحسن استخدام المعرفة، ويملك مهارة السؤال، والقدرة على الإبداع، وفضيلة الاختلاف، وإرادة العمل، ولهذا، فإن مشروع التعليم في سورية لا ينبغي أن يكون مشروعاً لإعادة الطالب القديم إلى المدرسة القديمة، بل مشروعاً لصناعة إنسان جديد يستطيع أن يحمل سورية الجديدة إلى المكان الذي تستحقه.

مبادرات التمكين..
هل تم الوصول؟

بقلم: أ. إيناس السواح
معلمة لغة عربية

على امتداد أربعة عشر عامًا من الحرب، واجهت المرأة السورية أزمات متلاحقة؛ من النزوح والفقر والاعتقال وفقدان المعيل إلى تحمّل مسؤوليات أسرية واقتصادية متزايدة. ومع التحرير، تعددت المبادرات الرامية إلى تمكينها ومساندتها، بين برامج الحماية، وفرص التمكين الاقتصادي، ومساحات الدعم النفسي والاجتماعي. لكن كثرة المبادرات تفتح سؤالًا آخر: هل تصل هذه الفرص فعلًا إلى النساء الأكثر حاجة إليها؟ وهل تحتاج المرأة السورية اليوم إلى مزيد من المبادرات، أم إلى آليات تجعل الطريق إليها أقصر وأوضح؟

توزعت مبادرات تمكين المرأة السورية خلال السنوات الأخيرة على مسارات سياسية ومجتمعية واقتصادية، إلى جانب الحماية وتطوير التشريعات.

ففي مجال المشاركة السياسية والعامة، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) منصة وطنية تضم أكثر من 80 منظمة سورية تقودها نساء، كما أسهمت في تطوير مهارات 92 امرأة من عشر مجتمعات في شمال غربي سورية في مجالات المشاركة السياسية والأطر القانونية وبناء السلام، وأفادت الهيئة بأن 70% من المشاركات أبلغن عن تحسن قدراتهن.

وفي مجال تنمية المهارات والتمكين المجتمعي للشابات، وسّعت اليونيسف برامجها الموجهة إلى المراهقين والشباب؛ فمنذ يناير/كانون الثاني 2024، استفاد أكثر من 800 ألف شاب ومراهق من التدريب على المهارات الرقمية وريادة الأعمال والتدريب المهني عبر 44 مساحة صديقة للمراهقين في أنحاء سورية، بينهم أكثر من 380 ألف فتاة، وفق بيانات نشرتها اليونيسف في يناير 2026.

وفي مجال الصحة والحماية من العنف، أسهمت شراكة الاتحاد الأوروبي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، بتمويل إنساني بلغ 11.5 مليون يورو خلال عامي 2025 و2026، في تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في مناطق سورية مختلفة. وبحلول أبريل/نيسان 2026، كان الصندوق وشركاؤه قد وصلوا بهذه الخدمات إلى أكثر من 406,849 امرأة و10,310 رجال، ضمن برنامج يستهدف أكثر من 600 ألف سوري.

أما التمكين الاقتصادي، فتتجه بعض المبادرات الحديثة إلى الانتقال من التدريب وحده إلى دعم سبل العيش والمشروعات الصغيرة. ومن أبرزها مشروع «بذرة» للتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، الذي أُطلق في سبتمبر/أيلول 2026 بدعم من مركز الملك سلمان للإغاثة وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالتعاون مع وزارة الزراعة. وتبلغ قيمة المشروع 1.5 مليون دولار، ويمتد 18 شهرًا، ويستهدف 520 امرأة من الفئات الهشة بصورة مباشرة، من خلال التدريب ودعم المشروعات الصغيرة ومراكز الإنتاج والتصنيع الغذائي وربط النساء بالأسواق.

وعلى المستوى المؤسسي والتشريعي، أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في مارس/آذار 2026 خطتها الاستراتيجية للأعوام 2026–2028، وتضمنت تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية وحمايتها من العنف والتمييز، إلى جانب تطوير منظومة الحماية الاجتماعية. كما ناقشت الوزارة مع ممثلات في مجلس الشعب ومنظمات المجتمع المدني تحديث القوانين المتعلقة بالمرأة، ولا سيما ما يتصل بالعنف والعمل وحقوق الجنسية للأطفال.

ورغم تعدد المبادرات والبرامج، يبقى التحدي الأهم هو ضمان وصولها إلى النساء الأكثر احتياجًا إليها، ولا سيما العائدات إلى سورية، والمقيمات في المخيمات، ومن غادرنها حديثًا، والناجيات من الاعتقال والعنف، والنساء اللواتي فقدن معيل الأسرة خلال سنوات الحرب، وسائر الفئات التي تعيش ظروفًا اقتصادية واجتماعية صعبة.

فوجود المبادرة لا يعني بالضرورة أن المرأة تعرف بوجودها، أو تعرف الجهة التي تقدمها، أو تستطيع الوصول إليها.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى مظلة نسائية وطنية تتناسب مع المرحلة الجديدة، وتختلف في طبيعتها وأدوارها عن المؤسسات السابقة؛ سواء جاءت في صورة هيئة وطنية، أو تجمع نسائي، أو صيغة مؤسسية تجمع التنسيق الرسمي بالحضور المجتمعي، على أن تكون هذه المظلة حاضرة في المحافظات والمدن والأحياء،

وقريبة من النساء في مجتمعاتهن، وتعمل حلقة وصل بين المرأة والفرصة؛ تجمع المعلومات عن المنح والتدريب والعمل وخدمات الحماية والدعم، وتوجّه كل امرأة إلى الجهة أو البرنامج الأقرب إلى احتياجها. وفي الاتجاه الآخر، تساعد المؤسسات وأصحاب المبادرات على الوصول إلى النساء الأكثر حاجة، حتى لا تبقى الفرص أقرب إلى من يعرف عنها ويملك وسائل الوصول إليها.

ولا يكتمل التمكين بتوفير البرامج والمؤسسات فقط، بل يحتاج أيضًا إلى بناء وعي لدى النساء والفتيات بحقوقهن وبالفرص المتاحة لهن؛ فالمرأة التي تعرف حقوقها، وتعرف الجهات التي يمكنها اللجوء إليها، وتبحث عن فرص التدريب والعمل والدعم في محيطها، تصبح أكثر قدرة على المشاركة في تحسين واقعها.

كما ينبغي تعزيز قدرة النساء على إيصال احتياجاتهن ومشكلاتهن إلى ممثليهن في مجلس الشعب، والمطالبة بمتابعة القضايا والتشريعات المرتبطة بالمرأة.

بذلك ننتقل من المرأة التي تنتظر وصول المساعدة إلى امرأة تعرف احتياجاتها، وتبحث عن فرصها، وتطوّر قدراتها ومهاراتها، وتشارك في تحديد أولويات النساء في مجتمعها؛ فتنتقل تدريجيًا من انتظار المبادرة إلى المشاركة في صناعتها.

كيف حوّل السوريون التنمر إلى وعي وطني؟

بقلم: أ. بلال محمد الشيخ
كاتب وسياسي سوري

أعادت قصة وسيم الحمام، الشاب الريفي الذي تحول منشور عن مظهره في ساحة الأمويين إلى موجة تضامن شعبية، طرح مسألة مركزية لا تقل أهمية عن المعارك السياسية والعسكرية التي مرّ بها البلد: كيف تتحول دوافع الناس بعد الثورة من صراع بقاء إلى مبادرة بناء، وكيف يصبح التلاحم الوطني ورفض التنمّر والعنصرية ركيزةً أساسية في مشروع بناء الدولة المنتظرة.

لقد حمل رد الفعل الشعبي على حادثة السخرية هذه رسالة عملية مفادها أن السوريين بعد تجربة سنوات من القهر والتشرذم باتوا أكثر حساسية تجاه ممارسات الإقصاء الطبقي والمناطقي، وأنهم مستعدون لتحويل موقف مؤقت من الاستنكار إلى فعل جماعي مؤثر يعيد الاعتبار للكرامة الإنسانية.

لقد كانت هذه الاستجابة انعكاساً لوعي اجتماعي تشكّل عبر تجارب الضياع والتهجير والمشاركة في النضال ضد منظومة مشوهة قيميًّا، وهو وعي يرى أن القضية الوطنية لا تُبنى على استبعاد مواطنين لأنهم من الريف أو المدينة، بل على ضمان مشاركة الجميع في إعادة بناء مؤسسات الدولة.

وهنا من المهم أن نعرف أن التحول من تضامن رمزي إلى سياسات عملية يبدأ من الاعتراف بأن الوحدة الوطنية تحتاج إلى أدوات مؤسساتية وإلى تحقيق العدالة الانتقالية كإطار ضروري لإصلاح العلاقة بين المواطن والدولة؛ مرورًا بمحاسبة الفاسدين، وضمان المساءلة على الانتهاكات، وتقديم اعتراف رسمي بالأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بفئات واسعة من المجتمع.

العدالة الانتقالية تجعل حماية الكرامة ومحاسبة المجرمين والمتجاوزين جزءاً من خطة وطنية شاملة تمنع أن تتحول حالات فردية من التنمّر إلى ظواهر يمكن أن تُستغل سياسياً لإشعال مزيد من الصراعات.

وتتحمل مؤسسات التشريع والحوكمة، وعلى رأسها مجلس الشعب مسؤولية محورية في تحويل المبادرات المجتمعية إلى قوانين وسياسات تحمي الضعفاء وتحدّ من مظاهر التمييز، وتمنع خطاب الكراهية والتنمر، وتحمي الضحايا، وتؤسس هياكل مستقلة لتوثيق الانتهاكات ومتابعة شكاوى المواطنين، إضافة إلى ضمان شفافية وحرية وسائل الإعلام المحلية التي تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل الخطاب العام.

علاوة على ذلك، يجب أن يتولى المجلس مراقبة برامج الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد، لأن محاربة الفساد هي بالفعل مسألة اجتماعية قبل أن تكون إدارية؛ الفساد يولد شعوراً بالإقصاء، ويعمّق الفجوات الطبقية والمناطقية التي بدورها تغذي ممارسات التنمّر والتمييز. لذلك فإن تشريع أطر واضحة للمساءلة والشفافية، وقياس نتائج السياسات عبر مؤشرات تنفيذية، يرسّخ الإحساس بالمساواة ويمنع تكرار حالات التهميش.

ولا يقتصر دور المجلس التشريعي على سن القوانين فحسب، بل يمتد إلى وضع آليات للتقارير المفتوحة والمساءلة العامة بحيث تتحول مشروعات الإصلاح إلى ملفات قابلة للقياس والمتابعة أمام الجمهور، ما يعيد بناء الثقة بين المواطن والمؤسسات.

الوعي الاجتماعي الذي رأيناه في حالة "الشاب وسيم ابن الحسكة" هو مورد ثمين يجب حمايته وتطويره عبر برامج تربوية وثقافية وتوعوية مدعومة من الدولة والمجتمع المدني، وعبر مناهج تربية وتعليم في المدارس، وحملات إعلامية تبرز قصص التضامن، وتدعم مبادرات محلية للشباب والنساء تعيد تأهيل الفضاء العام كمساحة حوار واحترام.

وإن نقل الوعي الشعبي إلى سياساتٍ دائمة ومسارات إصلاحية يتطلب جهداً مجتمعياً متكاملاً يشمل: قادة وطنيين يرفضون خطاب الكراهية، ومنظمات مجتمع مدني تترجم التضامن إلى برامج اجتماعية، وإعلام مهني يعيد تعريف المواطنة بعيداً عن الخطاب العنصري.

لا يكفي أن نقول "دمشق تسع الجميع"؛ بل يجب أن تُترجم هذه العبارة إلى سياسات اقتصادية وتضامن اجتماعي وفرص عمل متساوية، وخدمات صحية وتعليمية متكافئة، وبرامج إعادة تأهيل للمناطق التي تكابد آثار التهميش على نحوٍ يؤسس لدولة تحترم مواطنيها، وتعرف كيف تحوّل موجات التعاطف إلى مسارات تقارب بين المواطنين تضمن لهم كرامتهم ومساواتهم، وتهيئ أرضية حقيقية لبناء الدولة التي انتُظر تحقيقها طويلاً.

سورية بين اقتصاد السوق و«رأسمالية ما بعد الحرب»

بقلم: أ. بلال محمد الشيخ
كاتب وسياسي سوري

في المشهد السوري الراهن يتبلور خطاب اقتصادي–سياسي جديد داخل شريحة من النخبة الصاعدة، يقوم على فرضية مركزية مفادها أن الأزمة السورية كانت في جوهرها نتيجة «اختناق السوق»، وأن الطريق نحو التعافي يمر عبر «تحرير اقتصادي سريع» يتيح لقوى السوق إعادة تنظيم المجتمع والدولة تلقائياً.

ورغم أن هذا الطرح يلامس جانباً من الحقيقة، إذ عانى الاقتصاد السوري لعقود من الاحتكار والزبائنية وتشويه المنافسة، إلا أن التعامل مع السوق كأداة محايدة يتجاهل حقيقة راسخة في تجارب الدول الخارجة من الحروب: السوق في البيئات الهشّة لا يعيد توزيع الفرص، بل يعيد إنتاج موازين القوة، وأحياناً يفاقمها.

وسورية اليوم مجتمع خرج من حرب طويلة، وانهيار مؤسساتي، وتهجير واسع، وتفاوت مناطقي حاد، وتآكل شبه كامل للطبقة الوسطى. وفي مثل هذه البيئات، تشير الأدبيات الاقتصادية والسياسية إلى احتمال نشوء نمط معروف باسم «رأسمالية ما بعد الحرب»، حيث تتحول عملية إعادة الإعمار إلى إعادة توزيع للثروة والنفوذ لصالح الفئات الأكثر قرباً من السلطة أو الأكثر قدرة على الوصول إلى التمويل والعلاقات الخارجية.

وقد شهدت دول عديدة هذا المسار، حيث تشكّلت أوليغارشيات جديدة على أنقاض الدولة الضعيفة، ما أدى إلى تكريس الفجوات الاجتماعية بدل ردمها.

الخطاب الاقتصادي الجديد يقدّم السوق الحر بوصفه علاجاً للفقر، ويستند إلى فكرة أن انخفاض الأسعار وتحسن التنافسية سينعكس إيجاباً على المستهلك.

غير أن هذا التحسن يبقى استهلاكياً مؤقتاً ما لم يترافق مع بناء اقتصاد منتج قادر على خلق قيمة مضافة حقيقية. فالاقتصاد المتوازن يحتاج إلى صناعة حديثة، وزراعة متطورة، وعدالة قضائية، ونظام ضرائب فعّال، وتأمينات اجتماعية، وتعليم مهني قادر على رفد السوق بالمهارات.

أما الاقتصار على العقارات والخدمات والتحويلات، فيخلق نمواً بصرياً لا يلبث أن يتلاشى لغياب قاعدة إنتاجية صلبة. ورغم كثرة الحديث عن الصناعة والزراعة، فإن معظم المشاريع المعلنة ما تزال تدور في فلك العقارات والخدمات، ما يعكس فجوة بين الخطاب والواقع.

ويظهر في هذا الخطاب قدر من «التفاؤل الليبرالي» القائم على فكرة أن الإنسان السوري سيبدع تلقائياً بمجرد إزالة القيود.

ورغم أن السوريين أثبتوا كفاءة عالية في الاغتراب، فإن نجاحهم في الخارج لا يمكن نسخه داخل سورية بسهولة، لأن النجاح هناك يقوم على دولة مستقرة، وقضاء فعّال، وبنية تحتية متينة، وتمويل مصرفي، وقوانين واضحة، وضمانات ملكية.

أما داخل سورية فما تزال عناصر الدولة الحديثة نفسها قيد التشكل، ما يجعل تحرير السوق دون بناء مؤسسات قوية وصفة لإعادة إنتاج الفوضى الاقتصادية لا تجاوزها.

وحتى النقاشات التي تتناول «ثقافة العمل» أو «القصور البشري» تكشف إدراكاً ضمنياً بأن المشكلة لم تعد اقتصادية فقط، بل تحولت إلى أزمة ثقة وثقافة مؤسسات وعمل جماعي.

وتبرز في خلفية هذا الخطاب محاولة غير معلنة لبناء شرعية جديدة عبر الاقتصاد، وهو نموذج شائع في دول ما بعد الصراعات.

لكنه لا ينجح إلا إذا ترافق مع استقرار أمني طويل، ومؤسسات موثوقة، وضبط فعلي للفساد، ومنع تشكّل طبقة احتكارية جديدة ترتبط بالسلطة وتعيد إنتاج شبكات النفوذ القديمة.

فغياب هذه الشروط يفتح الباب أمام سيناريو «الأوليغارشية الجديدة»، وهو خطر حذّرت منه تقارير بحثية عديدة تناولت تجارب دول خرجت من حروب مشابهة، حيث تحوّل رأس المال إلى أداة سياسية، وتحولت إعادة الإعمار إلى مسار مغلق يخدم فئة محدودة.

من منظور استراتيجي، تحتاج سورية إلى مسار نهوض متوازن يقوم على بناء بيئة قانونية مستقرة، وجذب رأس المال المنتج، وتوسيع الطبقة الوسطى، وتوجيه الاستثمارات نحو الصناعة والزراعة والتكنولوجيا، لا الاكتفاء بالقطاعات الريعية.

غير أن المؤشرات الواقعية ما تزال تشير إلى مرحلة انتقالية غير محسومة، تتجاذبها مشاريع سريعة الربح وضعف مؤسسي وتفاوت اجتماعي عميق، ما يجعل مستقبل الاقتصاد السوري رهناً بقدرة الدولة على بناء مؤسسات قوية قبل أي تحرير اقتصادي واسع.

التعليـــم في ســـورية الجديدة... بين هيبة المعلّـــم وكرامة الطفل

بقلم: أ.سهير أومري
رئيسة تحرير مجلة العنقاء

خلال جلسة مجلس الشعب السوري لمناقشة واقع التعليم، أعاد أحد الأعضاء إلى الواجهة سؤالًا ظن كثيرون أن التربية الحديثة تجاوزته منذ زمن، حين طالب بإعادة الضرب إلى المدارس بوصفه وسيلة للتأديب واستعادة هيبة المعلم، مستشهدًا بالحديث النبوي في تعليم الأطفال الصلاة وتأديبهم عليها عند سن العاشرة.

المداخلة أثارت جدلًا، لكن أهميتها تتجاوز الاتفاق معها أو رفضها؛ لأنها تضع أمامنا سؤالًا يستحق أن يكون جزءًا من النقاش حول التعليم في سورية الجديدة: **هل تُبنى هيبة المعلم بالخوف منه؟ وهل يستطيع الضرب فعلًا أن يصنع إنسانًا أكثر انضباطًا وتربية؟**

وزير التربية محمد عبد الرحمن تركو حسم موقف الوزارة في الجلسة برفض إعادة العقاب الجسدي، واختصر رؤيته بعبارة لافتة: «**الضرب يروّض ولا يربي**»، معتبرًا أن وصول المعلم إلى الضرب يعني عجزه عن إيجاد أدوات تربوية بديلة.

❁ الضرب تحت مجهر العلم

ربما يبدو الضرب الخفيف للبعض وسيلة سريعة لضبط السلوك، وقد ينجح بالفعل في جعل الطفل يتوقف لحظيًا عما يفعله. لكن الفرق كبير بين **إيقاف السلوك وبناء السلوك**.

منظمة الصحة العالمية، في أحدث عرض لها للأدلة المتعلقة بالعقاب البدني، تقول إن الأبحاث لا تجد له نتائج إيجابية، وإنه يرتبط بزيادة المشكلات السلوكية مع الزمن، فضلًا عن آثار نفسية تشمل القلق والاكتئاب واحتقار الذات والعدوانية وعدم الاستقرار العاطفي، وصعوبات في النمو المعرفي والاجتماعي والعاطفي، وتراجع التحصيل الدراسي وزيادة احتمالات التسرب.

> **العقاب البدني يتنبأ بصورة متكررة بزيادة المشكلات السلوكية مع مرور الوقت، فيما لم تجد المراجعة ارتباطًا بينه وبين نتائج إيجابية لدى الأطفال على المدى الطويل**

والأرقام أوسع من دراسة واحدة. ففي 9 مارس/آذار 2022 نشر باحثون من **معهد أبحاث نمو الطفل والتعليم في جامعة أمستردام الهولندية** تحليلًا تجميعيًا بعنوان « **العلاقة بين العقاب البدني المدرسي وآثاره في نمو الطفل: مراجعة تحليلية تجميعية**» في دورية **Children** العلمية. وجمع الباحثون نتائج دراسات تناولت ثلاثة جوانب: المشكلات السلوكية الخارجية لدى **67,400 طفل**، والمشكلات النفسية والسلوكية الداخلية لدى **39,917 طفلًا**، والأداء الدراسي لدى **977,367 طفلًا**. وأظهرت النتائج ارتباط العقاب البدني المدرسي **بزيادة المشكلات السلوكية والنفسية، وانخفاض الأداء الدراسي**.

وتعزز هذه النتائج مراجعة علمية واسعة بعنوان «**العقاب البدني ونتائجه على الأطفال: مراجعة سردية للدراسات المستقبلية**»، أعدها فريق بحثي يضم باحثين من **University College London وجامعة مانيتوبا وجامعة تكساس في أوستن**، ونشرتها مجلة **The Lancet** الطبية في يوليو/تموز 2021. راجعت الدراسة **69 دراسة طولية مستقبلية** تابعت الأطفال عبر الزمن، وخلصت إلى أن العقاب البدني **يتنبأ بصورة متكررة بزيادة المشكلات السلوكية مع مرور الوقت**،

فيما لم تجد المراجعة ارتباطًا بينه وبين نتائج إيجابية لدى الأطفال على المدى الطويل.

❁ الضرب في ميزان التجارب الدولية

وإذا كان منع الضرب يبدو للبعض فكرة تربوية حديثة، فإن تجارب دولية سبقت إلى هذا النقاش منذ عقود.

في جميع البيئات، بما فيها المنزل. ولم يكتف النص السويدي بمنع الضرب؛ بل منع كذلك «المعاملة المهينة».

والأكثر دلالة أن تغير القانون ترافق مع تغير اجتماعي واسع: فبحسب بيانات رسمية سويدية، انخفضت نسبة المؤيدين للعقاب البدني من **53% عام 1965 إلى 11% عام 1994**.

وفي بريطانيا، حُظر العقاب البدني في المدارس الحكومية عام 1986، ثم امتد الحظر لاحقًا ليشمل جميع الطلاب في المدارس المستقلة.

أما دراسة طولية شملت أطفالًا في **إثيوبيا والهند وبيرو وفيتنام**، فقد وجدت أن العنف الجسدي واللفظي في المدرسة كان السبب الأول الذي يذكره الأطفال في سن الثامنة عندما يتحدثون عما يجعلهم يكرهون المدرسة.

والكرامة أصل قبل أن تكون نظرية حديثة

الثقافة التي ننتمي إليها لا تحتاج إلى استيراد مفهوم كرامة الطفل؛ فالأصل القرآني واضح: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: 70]، والطفل داخل في هذا التكريم، متفوقًا كان أو مقصرًا.

أما الاستشهاد بحديث: «**مُروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر**»، فلا يصح أن يتحول إلى تفويض مفتوح للضرب في المدرسة؛ فالحديث ورد في سياق محدد، بعد سنوات من التعليم والتدرج، ولا يجعل الضرب أصلًا عامًا في التربية، ولا يبيح الإيذاء والإهانة.

والسيرة النبوية تقدم مشهدًا بالغ الدلالة؛ حين بال أعرابي في المسجد وثار الناس إليه، قال النبي ﷺ: «**دعوه**»، ثم علّمه حرمة المكان، وقال لأصحابه: «**فإنما بُعثتم ميسّرين، ولم تُبعثوا معسّرين**»، كما رواه البخاري. وكان الخطأ واضحًا والمكان مسجدًا، ومع ذلك **لم يحتج تصحيح الخطأ إلى تحطيم صاحبه**. ويشهد أنس بن مالك رضي الله عنه، الذي خدم النبي ﷺ عشر سنين: «**فما قال لي أُفٍّ قط**»، كما في الصحيحين.

هيبة المعلم ضرورة، وكرامته جزء من كرامة المدرسة، ويجب أن تصونها الدولة بأجر كريم وتأهيل مهني وقانون يحميه من الاعتداء، لكن الهيبة لا تحتاج إلى خوف الطفل كي تستقيم.

فالطفل الذي يضربه صاحب السلطة قد يتوقف عن سلوكه أمامه، لكنه قد يتعلم درسًا أخطر: **أن الأقوى يملك استخدام القوة مع الأضعف، وأن السلطة تمنح صاحبها حق الإيذاء**. وقد يكبر الطفل الذي اعتاد الإهانة أكثر قبولًا لها من مدير أو مسؤول أو صاحب نفوذ، أو يعيد إنتاج النموذج نفسه حين تصبح السلطة في يده.

لهذا انتقلت دول كثيرة إلى **حظر العقاب البدني قانونيًا، ووضع آليات للشكوى والمساءلة، وتدريب المعلمين على بدائل تربوية غير عنيفة**.

وهنا يأتي السؤال الذي يستحق أن تناقشه سورية: **كيف نصنع مدرسة منضبطة بلا عنف، تحفظ هيبة المعلم وكرامة الطالب معًا؟**

فالطفل لا يتعلم من كتاب المدرسة وحده؛ إنه يتعلم أيضًا من **الطريقة التي تعامله بها المدرسة حين يخطئ**، هنا يبدأ بناء إنسان جديد لا يقبل الاستبداد ويعيد إنتاجه وهو ما قامت لأجله ثورة السوريين وما كان لأجله كل التضحيات.

حين يألف القلب ما كان ينكره

بقلم: أ.محمد زكريا البدوي
عضو تيار سورية الجديدة

في المرة الأولى التي سقطت فيها قطرة حبر سوداء على ثوبك الأبيض شعرتَ بالهلع، ركضتَ محاولاً مسحها، ظننتَ أن الجميع ينظر إليها وأن ثوبك لم يعد صالحاً لشيء، لكن حين تكاثرت القطرات، وتوزعت في كل مكان توقفتَ عن الركض.. بل توقفتَ عن ملاحظتها أصلاً.

لم يعد البياض هو الأصل، بل صار السواد هو الواقع الذي تعايشت معه.

هكذا تماماً تبدأ رحلة تحول الذنب من عثرة نادم إلى نمط حياة مستقر.

البداية دائماً تكون صعبة، وخزة في الصدر، ضيق في التنفس، ليلة طويلة من الأرق لأنك فعلت شيئاً لا يشبهك أو لأنك تركت واجباً كنت تظن أن حياتك لا تستقيم بدونه.

كان قلبك يومها حياً يرفض الغريب ويهتز للزلة، لكن الخطر لا يكمن في وقوعك في الخطأ، فكلنا خطاؤون وهذه طبيعة البشر، بل يكمن في الاعتياد، تلك اللحظة التي يسكت فيها صوت المنبه الداخلي ليس لأنك أصلحت العطل بل لأنك تآلفت مع هذا الكدر حتى صار بالنسبة لك صمتاً.

يقول الله تعالى: "كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ"

هذا الران ليس جداراً يُبنى في لحظة بل هو غبار رقيق، ذرة فوق ذرة، نظرة تتبعها نظرة وتأجيل يليه تأجيل، في البداية ترى الغبار وتحاول مسحه ثم يشتد فيحجب عنك الرؤية قليلاً حتى يأتي يوم لا تعود ترى فيه المرآة أصلاً فتظن أن وجهك هو هذا السواد وأن حياتك هي هذا التيه.

أخطر مراحل البعد عن الله ليست هي المعصية بل هي التصالح مع المعصية، حين تبدأ بتبرير ما كنت تستحي منه وحين ترى ذنبك صغيراً لأنك تقارنه بذنب غيرك الأكبر وحين تمر الأيام وأنت لا تشعر بأنك بحاجة للتوبة والانكسار بين يدي ربك،

هنا يكون الذنب قد انتقل من فعلٍ قمت به، إلى سكنٍ تقيم فيه.

لقد توقفت عن الشعور بالوجع وهذا هو الموت الحقيقي ليقظة القلب، المشكلة ليست في أنك سقطت، المشكلة أنك وجدت المكان في الأسفل مريحاً فقررت البقاء.

إن الفرق بين المؤمن الذي يذنب وبين من يعيش الذنب هو أن الأول يشعر أنه غريب عن خطيئته يحاول الفكاك منها في كل لحظة، بينما الثاني جعل من خطيئته وطناً.

لذا اسأل نفسك في لحظة خلوة: هل ما زال ذنبي يوجعني؟

هل ما زلت أشعر بالغربة حين أعصي ربي؟

إذا كان الجواب نعم فأنت بخير، فما زال في القلب نبض يحن إلى أصله، أما إذا كان الجواب صمتاً مطبقاً فاعلم أنك لا تحتاج إلى تغيير فعلك فحسب بل تحتاج إلى إحياء قلبك من جديد، لا تنتظر حتى يختفي الفرق تماماً بينك وبين ما كنت ترفضه يوماً... قُم الآن فما زال في الوقت سعة وما زال باب التوبة يُفتح بأول نبضة ندم.

والبقية... أمانة

جلسة استماع وزير التربية والتعليم:
أرقام بلا مساءلة وأسئلة دون مستوى الأزمة

تابع تيار سورية الجديدة جلسة الاستماع التي عقدها مجلس الشعب لوزير التربية والتعليم، ويرى فيها خطوة ضرورية لتفعيل الرقابة البرلمانية التي منحها الإعلان الدستوري للمجلس، لكنها جاءت دون مستوى الكارثة الوطنية التي يعيشها قطاع التعليم، وانتهت إلى عرض طويل للأرقام والمشكلات، من دون مساءلة حقيقية أو التزامات حكومية محددة يمكن محاسبة الوزير عليها.

لقد تحدث الوزير عن نحو ستة ملايين طالب، ومليوني طفل متسرب من التعليم، وآلاف المدارس المتضررة أو الخارجة عن الخدمة، واختلال كبير في توزيع المعلمين، إضافة إلى مشكلات المناهج والبنية الرقمية والتشريعات القديمة. وهذه الأرقام تستوجب إعلان خطة طوارئ وطنية واضحة، تتضمن موازنة تفصيلية معلنة، ومواعيد محددة، ومسؤوليات تنفيذية، ومؤشرات تقيس ما تحقق فعلياً لعلاج هذه الكارثة التي تهدد أجيال سورية الجديدة.